141947 ـ بيان حال ابن عطاء الله السكندري وكتابه " الحكَم الإلهية "

السؤال

يا شيخ لقد سمعت أحد أئمة المساجد يقول : لو جازت الصلاة أن تُقرأ بغير القرآن : لقُرئ بحِكَم ابن عطاء الله السكندري . أولاً : ما حُكم من يقول مثل هذا الكلام ؟ . ثانياً : هل تجوز الصلاة خلفه أم لا ؟ . ثالثاً : وهل ـ كما يقول بعضهم ـ الصوفية تنقسم إلى قسمين : صوفية معتدلة ، وصوفية فيها غلو ، أم أن كل الصوفية مذمومة ، وكل من انتمى إلى الصوفية وقال : أنا صوفي وافتخر بذلك : مشكوك في أمره على الأقل ، إن لم نقل هو ضال ؟ .

الإجابة المفصلة

الحمد لله.

أولاً:

ابن عطاء الله السكندري هو : أحمد بن محمد بن عبد الكريم ، أبو الفضل ، وهو من أهل التصوف الغلاة ، يسير على الطريقة الشاذلية الضالة ، وهو من أشد خصوم شيخ الإسلام ابن تيمية ، وقد ادَّعى عليه عند السلطان ، وألَّب عليه السفهاء ، ت سنة 709 هـ .

ثانياً:

والكلمة المنقولة في السؤال أنه لو جازت الصلاة بغير القرآن : لقرئ ما في كتاب ابن عطاء الله السكندري المسمَّى " الحكَم الإلهية " : هي كلمة قبيحة ، ولا يمكن أن تصدر من عالِم موحِّد ، ولذا وُصف قائلها بأنه من أدعياء العلم ! ؛ لما تحتويه تلك الرسالة من مخالفات شرعية كثيرة ، ومن قبح تلك الكلمة أنه قدَّم كلام ذلك الصوفي على أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وكلام الصحابة ، ودرر التابعين .

وأما الصلاة خلفه : فلا تُمنع ؛ لأننا لا نمنع من الصلاة إلا خلف من وقع في الكفر المخرج من الملَّة ، وليس أمر ذلك القائل كذلك ، بل هو جاهل ضال .

ثالثاً:

كتاب " الحكَم الإلهية " قد تتبع ما فيه من ضلالات الشيخ محمود مهدي الإستانبولي رحمه الله ، وذلك في كتابه الماتع " كتب ليست من الإسلام " ، ونقتطف منه قوله رحمه الله :

أ. أقوال يؤيد فيها نظرية وحدة الوجود القائلة بأن الخالق والمخلوق واحد ، ومثلها نظرية الاتحاد والحلول ، وكل ذلك كفر ! .

= " أنت مع الأكوان ما لم تشهد المكوَّن ، فإذا شهدته : كانت الأكوان معك " .

= " ما العارف مَن إذا أشار وجد الحق أقرب إليه من إشارته ، بل العارف مَن لا إشارة له لفنائه في وجوده ، وانطوائه في شهوده " .

= " لولا ظهوره في المكونات : ما وقع عليها أبصار ، ولو ظهرت صفاته : اضمحلت مكوناته ".

= " الفكرة فكرتان : فكرة تصديق وإيمان ، وفكرة شهود وعيان ! فالأولى لأرباب الاعتبار ، والثانية لأرباب الشهود والاستبصار " .

ب. أقواله في النهي عن دعاء الله ، مما يصادم أصول الشريعة :

= " سؤالك منه اتهام له " .

ويستدلّ ابن عطاء الله على ذلك بحديث باطل على لسان إبراهيم عليه الصلاة والسلام : " حسبي من سؤالي علمه بحالي " ، وهو مخالف للآيات والأحاديث الكثيرة التي تحض على دعاء الله كقوله تعالى : (وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي) أي : عن دعائي (سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ) غافر/ 60 .

= " من عبده لشيء يرجوه منه ، أو ليدفع عنه ورود العقوبة منه : فما قام بحق أوصافه" .

هذا الكلام هو كقول رابعة العدوية المنحرف ـ إن صح عنها ـ : " ما عبدتك خوفاً من نارك ، ولا رغبة في جنتك ، ولكني عبدتك لأنك أهل للعبادة " وهذا مخالف لعبادة الملائكة الذين يخافون ربهم من فوقهم ، وعبادة الأنبياء الذين يعبدون الله سبحانه رغباً ورهباً ! .

= " ربما دلهم الأدب إلى ترك الطلب " .

ليت هذا الجاهل علم أن الأمر بالعكس ، فإن ترك الطلب هو العصيان ، وقلة الأدب ! .

= " إنما يُذَكّر مَن يجوز عليه الإغفال ، وإنما ينبه من يمكن منه الإهمال " .

تُرى لماذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم يُكثر من الدعاء ويأمر به إلى درجة الإلحاح ! .

= " أنت إلى حلمه إذا أطعته ، أحوج منك إلى حلمه إذا عصيته " .

هذا الكلام تشجيع على ارتكاب الذنوب ، فما فتح سبحانه باب الطاعة إلا ليكافئ عليها ، جاء في القرآن العظيم : (إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ) الأنبياء/ 101 .

ج . أقوال تشجع على تعطيل المواهب والعزائم وتدعو إلى التماوت وترك التدبير :

= " أرح نفسك من التدبير ، فما قام به غيرك عنك : لا تقم به لنفسك " .

= " سوابق الهمم لا تخرق أسوار الأقدار " ؟.

فما أدرانا بهذه الأقدار ؟! وقد علَّمنا الخليفة الراشد عمر بن الخطاب أن نفِرَّ من قضاء الله إلى قضاء الله ، وقد حضنا الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله : (احرص على ما ينفعك ولا تعجز) – رواه مسلم ـ .

هـ. أقوال متناقضة ، وسخيفة :

= " جلَّ ربُنا أن يعامله العبد نقداً فيجازيه نسيئة ! " .

إذا كان الأمر كما قال : فما الفائدة من الآخرة ؟! .

= " إنما جعل الدار الآخرة محلاً لجزاء عباده المؤمنين ؛ لأن هذه الدار لا تسع ما يريد أن يعطيهم ، ولأنه أجلَّ أقدارهم عن أن يجزيهم في دار لا بقاء لها " .

ينظر : كتب ليست من الإسلام ، محمود مهدي الإستانبولي (91-101) .

فهل مثل هذا الكتاب يُمدح ، ويُثنى عليه ، ويُقال في حقه إنه لو جاز قراءة شيء غير القرآن لقرئ به ؟! .

رابعاً:

طريق التصوف فيه مخالفات شرعية كثيرة ، ولا يرضى موحِّد عاقل بأن ينتسب لتلك الطرق المبتدعة ، لا سيما في هذا الزمان ، حيث أصبح الجمع بين التصوف واتباع السنة ، العلمية والعملية ، كالجمع بين الضب والنون ، والماء والنار ، وأصبح الكلام على التصوف الذي عليه مشايخ الطريق المنتسبين إلى السنة والأئمة ، أصبح أمرا نظريا ، لا يؤيده واقع القوم وأعمالهم ، ومن خبر كتبهم وأقوالهم وأحوالهم ـ في هذا الزمان ـ عرف ذلك حق المعرفة .

وانظر تفصيل هذا المجمل في أجوبة الأسئلة : (4983) و (132603) و (118693) و (47431) و (5638) و (20375) .

والله أعلم